توافقات مؤقتة:
صعود أسلوب المقايضة في العلاقات بين الدول

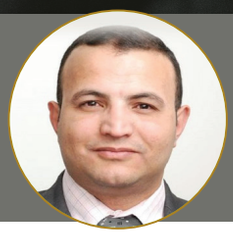

د. محمد عباس ناجي
خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ورئيس تحرير مجلة مختارات إيرانية

تصاعد في الآونة الأخيرة اعتماد الدول على منطق المقايضة لتهدئة تفاعلاتها الصراعية، على أمل أن تفتح هذه التوافقات المرحلية الباب أمام تسوية أكبر تسهم في إيجاد حل نهائي للقضايا محل الصراع.

لا تعبر "المقايضة" عن آلية جديدة في إدارة التفاعلات الدولية بين الفواعل الرئيسية الموجودة على مستوى العالم، سواء كانت دولاً أم فاعلين من غير الدول. فالمقايضة كانت بصفة دائمة متغيراً مهماً في تفسير واستشراف المسارات التي تتجه إليها تلك التفاعلات. وقد اعتبرت في الأساس إحدى الآليات التي تستخدمها تلك الفواعل في توجيه العلاقات مع الطرف المقابل نحو المسار الذي يتوافق مع مصالحها، على غرار الآليات الأخرى، مثل استخدام القوة وتقديم الحوافز وفرض العقوبات.

ويتمثل البعد الجديد في المقايضة في تصاعد الاستناد إليها بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة، على نحو بات يوحي بأنها بدأت تحل تدريجياً محل بعض الأدوات الأخرى، الخشنة والناعمة، التي كانت تستخدم في إدارة تلك العلاقات، على غرار العقوبات الاقتصادية والمواجهات العسكرية وقطع العلاقات الدبلوماسية.

وهنا، فإن اتجاهات عديدة بدأت تشير إلى أن منطق الحلول الوسط أو التوافقات، المرحلية والدائمة، أصبح له التأثير الأكبر في إدارة تلك التفاعلات على أساس أن أنماط توزيع القوة، بمستوياتها المختلفة الاقتصادية والعسكرية والديموغرافية والجغرافية، على مستوى العالم، فضلاً عن القدرات النسبية التي باتت تمتلكها الفواعل المختلفة تفرض حدوداً لنظرية "المباراة الصفرية" التي تنتهي بطرف منتصر وآخر خاسر.

ويسعى هذا التحليل إلى إلقاء الضوء على عدد من الحالات التي وظفت أسلوب المقايضة في الآونة الأخيرة، سواء في منطقة الشرق الأوسط، أو خارجها، فضلاً عن توضيح أسباب تصاعد الاعتماد على هذا الأسلوب، وفرص استمرار الاعتماد عليها مستقبلاً.

أولاً: المقايضة في العلاقات الدولية

يمكن تعريف المقايضة على أنها "عملية يتم بموجبها التوصل إلى اتفاق طوعي بين طرفين بشأن تقسيم سلعة معينة، أو شروط التجارة، أو تبادل شيء محدد، وقد يكون موضوع التبادل يدور حول شيء مادي (مثل سلعة معينة)، أو حق من الحقوق، أو تغيير في السلوك"[1].

أما المقايضة في العلاقات الدولية، فيمكن النظر إليها بصورة مبسطة على أنها "التفاوض

حول شروط الاتفاق". وعادة ما ينطوي الأمر على تقديم تنازلات متبادلة، أو القيام بإجراءات بصورة تبادلية، وبمعنى آخر، فإن القرارات التي يتخذها أحد الطرفين تعتمد إلى حد كبير على القرارات الفعلية، أو المحتملة التي يتخذها طرف آخر.

ويمكن أن يتم تقديم تنازلات متبادلة في الوقت نفسه، أو أن يقوم أحد الطرفين بتقديم تنازل، ثم الانتظار حتى ينفذ الطرف الآخر تعهداته بعد مرور فترة زمنية محددة يتفق عليها الطرفان. ومن جهة ثانية، يمكن أن يقدم الطرفان مطالبهما المتعارضة في الوقت نفسه، ثم التفاوض للوصول إلى حل وسط. وفي بعض الأحيان يقوم أحد الأطراف بتقديم عرض للطرف الآخر، وتخييره بين قبول هذا العرض أو رفضه في كليته. ولذلك، فإن المقايضة غالباً ما تكون عملية ديناميكية، تنطوي عادةً على قدر من عدم اليقين بشأن تفضيلات الطرف الآخر[2].

وغالباً ما تتعدد مستويات التفاوض حول شروط المقايضة في العلاقات الدولية، فغالباً ما يلجأ رجل الدولة إلى التفاوض مع الدائرة المقربة منه حول شروط المقايضة مع دول أجنبية، ثم التفاوض مع الدوائر المؤثرة في دولته على هذه الشروط، خاصة أنها يمكن أن تكون لها مصالح محددة تجب مراعاتها عند إتمام عملية المقايضة، وبعد ذلك يقوم بالتفاوض مع الدول المعنية، ولذلك نظر بعض المنظرين للمقايضة، مثل روبرت بوتنام، على أنها لعبة تتم على مستويين[3].

ثانياً: أسباب تبني الحلول الوسط

شهدت بعض التفاعلات الإقليمية والدولية في الآونة الأخيرة عدداً من الحالات التي وُظف فيها أسلوب المقايضة، ويمكن تفسير تصاعد الاعتماد على هذا الأسلوب في إدارة العلاقات بين الدول إلى عدد من الاعتبارات، ويتمثل أبرزها في:

1- تراجع دور الأدوات الأخرى: يتضح ذلك في الإجراءات التي اتخذتها إيران للرد على قيام البحرية البريطانية، بالتعاون مع سلطات جبل طارق، في 4 يوليو 2019، باحتجاز السفينة "جريس 1" التي كانت تحمل نفطاً إيرانياً إلى النظام السوري، على أساس أنها تنتهك العقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على دمشق، حيث قام الحرس الثوري باحتجاز سفينة بريطانية في 19 من الشهر نفسه، من أجل ممارسة ضغوط على بريطانيا للإفراج عن السفينة الإيرانية.

فقد بدا من رد فعل المسؤولين الإيرانيين على الخطوة التي اتخذتها بريطانيا أن أسلوب المقايضة سوف تكون له الأولوية في التعامل معها، على نحو بدا جلياً في تصريحات الرئيس حسن روحاني، في 23 يوليو 2019، والتي ألمح فيها إلى أنه في حالة ما إذا تراجعت بريطانيا عن الإجراءات الخاطئة، بما فيها ما ارتكبته في جبل طارق فستشهد رداً مناسباً من جانب إيران[4].

واللافت في هذا السياق، هو أن إيران وجهت بالفعل تهديدات لبريطانيا باتباع هذا الأسلوب حتى قبل أن تقدم على احتجاز السفينة، حيث قال قائد الحرس الثوري الأسبق أمين مجلس تشخيص مصلحة النظام محسن رضائي، في 6 يوليو 2019، أي بعد يومين فقط من احتجاز السفينة الإيرانية في جبل طارق، إنه "إذا لم تفرج بريطانيا عن السفينة الإيرانية، فسيكون على السلطات الإيرانية واجب احتجاز سفينة بريطانية"[5].

وهنا، يمكن القول إن اتجاه إيران إلى اتباع هذا الأسلوب يعود إلى رؤيتها القائمة على أن بريطانيا لا تمتلك خيارات واسعة للرد عليها في هذا السياق. فبصرف النظر عن استبعاد الاستناد إلى الخيار العسكري، فإن خيار العقوبات الاقتصادية، على سبيل المثال، لن يكون له تأثير كبير على موقف إيران، باعتبار أن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على طهران تسببت في أضرار واسعة للاقتصاد الإيراني، بدت جلية في تراجع الصادرات النفطية الإيرانية من 2.5 مليون برميل يومياً قبل فرض تلك العقوبات إلى 100 ألف برميل يومياً في يوليو 2019.

وبعبارة أخرى، لم يكن لدى إيران ما تخسره عندما قامت بتبني هذه الخطوة، حتى فيما يتصل بإمكانية تصاعد حدة التوتر في علاقاتها مع الدول الأوروبية، إذ إن إيران لم تعد تراهن بشكل كبير على تلك العلاقات، خاصة مع إخفاق دول الاتحاد الأوروبي في مواصلة تعاملاتها التجارية مع إيران بسبب العقوبات الأمريكية.

فقد اعتبرت إيران أن تبني أسلوب المقايضة في الوقت الذي تبدو فيه بريطانيا منشغلة بمتابعة ملف "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، والتوترات الداخلية بين الحكومة البريطانية والبرلمان، يمكن أن يحقق أهدافه الخاصة بالإفراج عن السفينة الإيرانية. وقامت لندن بالإفراج عن السفينة الإيرانية مقابل تعهدها بعدم نقل نفطها إلى سوريا، والإفراج عن السفينة البريطانية المحتجزة لدى إيران، غير أنه في المقابل، فإن طهران أخلفت وعودها لبريطانيا، ولم تقم بالإفراج عن السفينة البريطانية المحتجزة لديها، إلا بعد تسليم الناقلة الإيرانية المفرج عنها لحمولتها إلى سوريا.

2- ممارسة ضغوط مضادة: حاولت تركيا اتباع أسلوب المقايضة في التعامل مع بعض الملفات الخلافية العالقة مع واشنطن، والتي يأتي على رأسها ملف تسليم الداعية فتح الله كولن زعيم حركة "خدمة" الموجود في الولايات المتحدة، والذي تتهمه السلطات التركية بتدبير محاولة الانقلاب الفاشلة في منتصف عام 2016، بالإضافة إلى الضغط على واشنطن لرفع العقوبات المفروضة على بعض مسؤوليها بتهمة التورط في عمليات غسيل أموال لحساب إيران خلال تعرضها لعقوبات دولية (2012 – 2015).

وسعت أنقرة إلى توظيف ملف القس أندرو برونسون الذي اعتقلته في أكتوبر 2016 بتهمة العمل لحساب حزب العمال الكردستاني وحركة "خدمة" بقيادة فتح الله كولن، والذي

كان سيواجه السجن لمدة 35 عاماً في حالة إدانته.

وفشلت أنقرة في إبرام هذه المقايضة، وذلك بسبب فرض واشنطن عقوبات على تركيا، شملت وزيري العدل والداخلية عبدالحميد غول وسليمان سويلو التركيين، في أول أغسطس 2018، بالإضافة إلى عقوبات اقتصادية، تمثلت في فرض رسوم على صادرات تركيا من الألمنيوم بنسبة 10% والصلب بنسبة 25%. كما سبق ذلك إصدار حكم بالسجن لمدة 32 شهراً بحق النائب السابق لرئيس بنك خلق التركي محمد هاكان أتيلا بتهمة المشاركة في عمليات غسيل أموال لصالح إيران.

وعلى الرغم من أن تركيا ردت على ذلك بفرض عقوبات مماثلة، فإن تأثير الإجراءات التركية كانت هزيلة مقارنة بعقوبات واشنطن، والتي تركت تداعيات سلبية على الليرة التركية، حيث خسرت، منذ بداية عام 2018، ربع قيمتها، وسجلت أدنى مستوى لها في 6 أغسطس من العام نفسه بوصولها إلى 5.4 ليرة للدولار الواحد. ودفع ذلك أنقرة في النهاية إلى الاستجابة للضغوط الأمريكية، والإفراج عن القس أندرو برونسون، في 12 أكتوبر من العام نفسه، وهو ما تلاه رفع متبادل للعقوبات التي فرضتها الدولتان[6].

وحاولت تركيا أيضا تبني أسلوب المقايضة مع واشنطن فيما يتعلق بمحاولتها دفع الأخيرة للتخلي عن دعمها العسكري للميليشيات الكردية في شمال سوريا، لاسيما "وحدات حماية الشعب الكردية" التي تمثل القوة الرئيسية في "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد). إذ سعت أنقرة إلى ممارسة ضغوط على واشنطن عبر إبرام صفقة منظومة صواريخ "إس – 400" مع روسيا، والتي عارضتها واشنطن من البداية ولوحت بأوراق ضغط مقابلة على أنقرة لدفعها إلى وقف الصفقة.

وسعت أنقرة إلى تعزيز موقعها التفاوضي عبر إتمام الصفقة العسكرية مع موسكو، على نحو تسبب في توتر علاقاتها مع واشنطن، والتي ردت على ذلك بوقف تدريب الضباط الأتراك على طائرة "إف – 35" الأمريكية، وتجميد واشنطن صفقة المقاتلات حتى إشعار آخر.

3- تمهيد الأجواء لتفاهمات أوسع: شهد الصراع الأوكراني بعد مرور نحو 5 أعوام من التوتر والتصعيد بين روسيا وأوكرانيا على خلفية قيام الأولى بضم شبه جزيرة القرم، وتأييد الانفصاليين في منطقتي دونتسيك ولوغانسك الأوكرانيتين، بدا أن ثمة توجهاً نحو تمهيد الظروف التي يمكن أن تجري خلالها مفاوضات بين الطرفين، إذ أبرمت موسكو وكييف اتفاقية لتبادل 70 سجيناً (35 من كل جانب)، في 7 سبتمبر 2019، كان من بينهم 24 أوكرانياً، منهم عنصران تابعان لجهاز الاستخبارات الأوكراني، اعتقلتهم السلطات الروسية عندما قامت باحتجاز ثلاث سفن أوكرانية أمام سواحل شبه جزيرة القرم.

كما أفرجت السلطات الأوكرانية عن فيلاديمير تسيماخ، وهو مقاتل في صفوف المتمردين الأوكرانيين الذين تدعمهم روسيا، وكان شاهداً أساسياً في حادث تحطم الطائرة "إم إتش 17" التي أسقطت في شرق أوكرانيا عام 2014[7].

وبدا أن ثمة متغيرات عديدة دفعت في اتجاه إبرام مثل تلك المقايضة، والبناء عليها لاتخاذ مزيد من الخطوات الكفيلة بتحسين العلاقات بين الطرفين، إذ إن القيادة الجديدة في أوكرانيا ممثلة في الرئيس فلاديمير زيلنسكي سعى لتحييد أوكرانيا في التنافس التقليدي القائم بين روسيا والولايات المتحدة، من خلال تجنب الانخراط في أي إجراءات تصعيدية جديدة مع موسكو، على نحو ساهم في تقارب وجهات النظر بين الطرفين.

وتوازى ذلك مع بروز رؤية أمريكية وأوروبية جديدة قامت على أن العقوبات التي فرضت على روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية لم تنجح في دفعها إلى إجراء تغيير في سياستها إزاء تلك الأزمة، فضلاً عن ميل واشنطن للتهدئة مع موسكو على نحو ما وضح في دعوة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى إعادة روسيا إلى قمة السبع من جديد لتعود لتصبح قمة الثماني.

> يتمثل البعد الجديد في المقايضة في تصاعد الاستناد إليها بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة، على نحو بات يوحي بأنها بدأت تحل تدريجياً محل بعض الأدوات الأخرى، الخشنة والناعمة، التي كانت تستخدم في إدارة تلك العلاقات، على غرار العقوبات الاقتصادية والمواجهات العسكرية وقطع العلاقات الدبلوماسية.

فقبل انعقاد قمة مجموعة السبع الكبرى في بياريتز الفرنسية في الفترة من 24 إلى 26 أغسطس 2019، دعا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في 20 من الشهر نفسه، إلى عودة روسيا إلى المجموعة، حيث قال إنه سيكون من الأنسب أن تكون روسياً جزءاً من المجموعة، مشيراً إلى أنه سوف يؤيد هذا الاقتراح حال تقديمه[8].

وعلى الرغم من أن الدول الأوروبية لم تتبن بعد موقفاً متقارباً إزاء العلاقات مع روسيا، خاصة فيما يتعلق بتأثير الأزمة الأوكرانية في هذا السياق، حيث أبدت ألمانيا، على سبيل المثال، تحفظها على اقتراح ضم روسيا من جديد إلى مجموعة السبع الكبرى، فإن فرنسا بدت حريصة على الاقتراب نسبياً من الموقف الأمريكي في هذا الصدد[9].

وانعكس ذلك في تصريحات وزير الخارجية الفرنسي جان ايف لودريان، في 9 سبتمبر 2019، والتي قال فيها إن الوقت قد حان لتهدئة التوتر مع روسيا، وأضاف، خلال اللقاء الذي ضمه إلى جانب وزيرة الدفاع الفرنسية فلورانس بارلي مع كل من وزيري الخارجية والدفاع الروسيين سيرجي لافروف وسيرجي شويغو: "لقد جئنا لنقترح برنامج عمل يقوم على الثقة والأمن بناء على اقتراح باسم رئيس الجمهورية"[10].

4- تعزيز الوضع التفاوضي: دعت اتجاهات غير رسمية

في تركيا وروسيا إلى إبرام مقايضة بين الدولتين تقوم على أساس اعتراف تركيا بضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا مقابل اعتراف الأخيرة بجمهورية شمال قبرص. وفي رؤية تلك الاتجاهات، فإن هذه المقايضة يمكن أن تحقق أهدافاً عديدة، يتمثل أهمها في أنها ستعزز الموقع التفاوضي للدولتين في مواجهة القوى المناوئة لهما في الملفين، على غرار الدول الأوروبية والولايات المتحدة.

وتحتاج روسيا إلى استقطاب دعم قوى إقليمية ودولية أخرى في مواجهة الضغوط والعقوبات التي تفرضها الدول الغربية، فيما بات التوتر عنواناً رئيسياً للعلاقات بين تركيا ودول شرق المتوسط، سواء بسبب أزمة قبرص الشمالية، أو بسبب التنقيب عن الغاز، بعد الإجراءات التي اتخذتها تركيا بإرسال بعض السفن للتنقيب عنه قبالة سواحل قبرص، على نحو أثار استياء كل من اليونان وقبرص.

وعلى الرغم من أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أكد في 8 أغسطس 2019، أن تركيا ستدعم استقلال وسيادة أوكرانيا وتتعهد بحماية حقوق سكان القرم وهويتهم القومية، مشيراً إلى أن بلاده لن تعترف بضم القرم الذي وصفه بأنه غير شرعي[11]، فإن هذا الموقف لا يبدو نهائياً، خاصة أن أردوغان دائماً ما يقوم بتغيير سياسته بما يتوافق مع رؤيته للمصالح التركية.

ويستند هذا الطرح إلى أن العلاقات بين روسيا وتركيا تتجه إلى مزيد من التحسن على ضوء استمرار التوافق بين الطرفين حول الترتيبات السياسية والأمنية التي يجري العمل على صياغتها في سوريا، إلى جانب إتمام صفقة "إس – 400" التي أثارت استياءً واضحاً من جانب الولايات المتحدة.

5- خفض حدة التصعيد: تقدم سوريا مثالاً واضحاً في هذا الإطار، عندما توصلت الأطراف المنخرطة في الصراع، وتحديداً الميليشيات المسلحة وداعميها الإقليميين، لتفاهمات سياسية وأمنية ترتب عليها في النهاية الوصول لاتفاقات لخفض التصعيد في بعض المناطق.

ففي هذا السياق، أبرمت كل من هيئة تحرير الشام، وجبهة النصرة سابقاً، وذراع تنظيم القاعدة في سوريا، اتفاقاً مع حزب الله، برعاية كل من قطر وإيران على التوالي، في 29 مارس 2017، قضى بفك الحصار عن قريتي الفوعة وكفريا الشيعيتين في ريف دمشق وقريتي الزبداني ومضايا السنيتين في ريف إدلب. وتم ترحيل سكان الفوعا وكفريا إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري، فيما تم ترحيل سكان الزبداني ومضايا إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في إدلب تحديداً[12].

ثالثاً: استمرار التوافقات الثنائية

في ضوء ما سبق، يمكن القول في النهاية إن الاستناد إلى أسلوب المقايضة في إدارة التفاعلات الدولية يبدو أنه سوف يتزايد خلال المرحلة القادمة، على ضوء متغيرات عديدة. يتمثل أولها، في عدم قدرة الآليات البديلة التي يمكن استخدامها في إدارة تلك التفاعلات على تحقيق أهدافها بشكل كامل، فضلاً عن أن خيار التعنت والإصرار على فرض تسوية من جانب واحد، سوف تكون تكلفته مرتفعة، على نحو يجعل التوصل لحلول وسط، أمراً متوقعاً في النهاية.

وينصرف ثانيها، إلى تقاطع مصالح القوى الإقليمية والدولية المعنية بالأزمات المختلفة على تحقيق التهدئة في بعض الملفات الخلافية، على نحو لا يوفر خيارات متعددة أو هامشاً واسعاً من حرية الحركة والمناورة أمام تلك القوى، بشكل يدفعها في النهاية إلى القبول بالوصول إلى حلول وسط، أو توافقاً على المديين القريب والمتوسط تتيح تهدئة التوتر، أو التصعيد المستمر مع بعض القوى الأخرى.

ويتعلق ثالثها، بتزايد تأثير الفاعلين من غير الدول في إدارة أنماط التفاعلات التي تجري على الساحتين الدولية والإقليمية، لدرجة تحولوا فيها إلى أرقام مهمة في الأزمات المختلفة، وهو ما بات يوضع في الاعتبار عند صياغة الترتيبات السياسية والأمنية التي تشهدها المناطق التي تتصاعد فيها حدة تلك الأزمات.

وتبدو منطقة الشرق الأوسط نموذجاً واضحاً في هذا السياق، سواء لجهة تشابك وتقاطع مصالح القوى الإقليمية والدولية المعنية بأزماتها والمنخرطة فيها بمستويات مختلفة، أو لجهة اتساع نطاق الأدوار التي يقوم بها الفاعلون من غير الدول في تلك الأزمات.

1- Andreas Warntjen, Bargaining, in: Keith Dowding (ed.), **Encyclopedia of Power**, (UK: Sage Publication, inc., 2011), p. 55.

2- Peter van der Windt, Bargaining in International Relations, in: Keith Dowding (ed.), **Encyclopedia of Power**, (UK: Sage Publication, inc., 2011), p. 61.

3- **Ibid.**, pp. 61 – 62.

4- روحاني: مستعدون للمفاوضات إذا كانت لا تعني الاستسلام، **العربية**، 24 يوليو 2019، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/33h7u6e

5- إيران تهدد بريطانيا.. "سفينة مقابل سفينة"، **الحرة**، 06 يوليو 2019، موجود على الرابط التالي: https://arbne.ws/2XIrQUM

6- أندرو برونسون: القس الأمريكي الذي دفعت تركيا ثمنا باهظاً لاحتجازه، **بي بي سي عربي**، 15 أغسطس 2018، موجود على الرابط التالي: https://bbc.in/35w0fsR

7- روسيا وأوكرانيا تتبادلان عشرات الأسرى في عملية تاريخية اعتبرتها كييف "خطوة أولى" نحو إنهاء الحرب، **فرانس 24**، 7 سبتمبر 2019، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2riTOdO

8- ترامب: عودة روسيا إلى مجموعة G7 أمر إيجابي في ظل ما يشهده العالم، **روسيا اليوم**، 25 أغسطس 2019، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/37uD8AG

9- ألمانيا تبدي تحفظها حيال عودة روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى، **الاتحاد**، 12 أغسطس 2019، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2Od2s6G

10- فرنسا: "حان الوقت" لتهدئة التوتر مع روسيا، **الاتحاد**، 9 سبتمبر 2019، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2ORPIBJ

11- دبلوماسي روسي سابق لـ«البيان»: تصريحات أردوغان بشأن القرم محاولة لمغازلة واشنطن، **البيان**، 11 أغسطس 2018، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2qu47Md

12- بول وود، هل دفعت قطر أكبر فدية في التاريخ لتحرير الأمراء المخطوفين في العراق؟، **بي بي سي**، 17 يوليو 2018، موجود على الرابط التالي: https://bbc.in/33dg1XZ